

القاهرة في: ٢٠ فبراير ٢٠٢٠

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الكتاب الدوري المؤرخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ بخصوص المبادرة المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية سواء المتخذ أو غير المتخذ بشأنهم إجراءات قضائية، والبالغ رصيد مديونياتهم أقل من ١٠ مليون جنيه، والكتاب اللاحق له الخاص بتعديل بعض بنود المبادرة، فقد تم عقد اجتماعات يومية بالبنك المركزي المصري وبحضور البنوك المعنية مع العديد من الشركات والمصانع المتعثرة ذوي المديونيات المشكوك في تحصيلها والردئية، وقد تناولت الاجتماعات المعوقات التي واجهت المستثمرين وشركاتهم وأسباب التعثر والمطلوب من القطاع المصرفي لتيسير إعادة ادخالهم في المنظومة الاقتصادية مرة أخرى ورفع الطاقة الإنتاجية لمصانعهم، وقد تبين من المناقشات احتياج العملاء لتعديل فترات ونسب السداد بهدف إقالتهم من عثرتهم بالشكل المرجو، وذلك بناء على تحقيق التدفقات النقدية اللازمة للسداد فضلاً عن مقابلة التزاماتهم المالية.

ونظرا لضرورة توحيد شروط المبادرة بين جميع العملاء من منطلق تطبيق مبدأ العدالة في التعامل، وفي سبيل إعادة تشغيل المصانع والشركات والعمل على رفع الطاقة الإنتاجية بهم، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٩ فبراير ٢٠٢٠ تعديل البندين التاليين على النحو التالي:

١. **البند رقم (٤):** حال قيام العميل بالسداد النقدي أو السداد العيني (في حالة قبول البنك للسداد العيني) نسبة من رصيد المديونية وفقاً لتدفقاته النقدية، والدراسة المعدة لكل عميل علي حده بغرض وضع الإطار الزمني المناسب له، يتم ما يلي:
 - أ. الحذف من قوائم الحظر بنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي والشركة المصرية للاستعلام الائتماني (Score - I).
 - ب. عدم سريان حظر التعامل فيما يخص هذه المديونية.
 - ج. التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم فور اتفاق العميل مع بنوك التعامل على شروط السداد.
 - د. تحرير كل الضمانات الخاصة بتلك المديونية.
٢. **الغاء البند رقم (٥)**

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

جمال نجم